من الانكسار إلى الانتصار:

عزيمة قائد وإرادة أمّة

أ.د/جلال إبراهيم فقيرة*

□ بعد أيام قلائل تطل علينا الذكرى الخامسة عشرة للثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، وهذا التاريخ تحديداً كانت فيه اليمن، قيادةً وشعباً، تربةً وسماءً، شجرةً وحجراً، على موعد مع القدر وسباق مع الزمن بهدف تغيير عقارب التشطير الذي جثم على أنفاس اليمنيين طوال العقود الماضية، وليعاد تدوين المستقبل كلمةً كلمةً وسطراً سطراً، وأن نزين دواوين التاريخ وسجلاته بأحرف من نور، وأن نعيد ترسيم قواميس الجغرافيا بخطوط من ذهب لنقول للعالم من جديد أننا يمن واحد وشعب واحد وقيادة واحدة وأرض واحدة، وأن كسورنا قد جُبرت، وأن جراحنا قد شفيت، وأن مرارة التشطير قد تلاشت، وأن آلامنا قد زالت، وأن آمالنا قد نشطت، وأن أعلام التوحيد عالية خفاقة قد رفرفت، وأن حدود التشطير وراءنا قد صارت، وأن الخير بوادره في الأفق قد لاحت.

وإذا كان اليمنيون قد انتفضوا على أوضاع التخلف والفقر والجهل والمرض ففجروا ثورتهم في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م، فإن الثورة لم تكن خاصة بجزء دون آخر، فالثوار من كل ركن من أركان اليمن الكبير تواردوا للقيام بدورهم الوطني للتأكيد على أن ثورة سبتمبر هي ثورة اليمن وثورة كل اليمنيين من كل قرى اليمن ومدنه، شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، لذا لم يكن مستغرباً أن تكون ثورة سبتمبر هي التي أوقدت نيران الثورة في ردفان في الرابع عشر من أكتوبر ١٩٦٣م، وهي الثورة التي فتحت أبواب الجحيم أمام الاستعمار الذي لم يجد مفراً من حمل بندقيته فوق كتفه والرحيل دون عودة ليتحقق الجلاء الناجز في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م.

□ إذاً استمرت الثورة اليمنية وفقاً لمنطق الصيرورة التاريخية، فانتقلت من صنعاء إلى عدن، لكن القدر كان ماكراً، والزمن كان جائراً، والوطن ظل حائراً، والمنظر كان قاتماً، والجفاء كان قاسياً، والظلام كان حالكاً، فلم يتحقق التوحيد الآلي الذي كان يتوقعه الجميع – دون استثناء – في أعقاب الاستقلال في الشطر الجنوبي.

توبة وانتصار

□ وكان واضحاً أن الشعب اليمني لابد أن يقول كلمته، وأن تستجيب للطلب قيادته، لذا استشعرت المسؤولية التاريخية وأخذت على عاتقها توجيه دفة السفينة بعيداً عن عواطف الطوفان، وبفعل مهارة الربان تمكنت من الوصول إلى شاطئ الأمان، فكان إعلان قيام دولة الوحدة اليمنية المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م علامة فارقة في التاريخ اليمني المعاصر وحلقة ثالثة من حلقات الثورة اليمنية بعد سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر، إذ وجهت أقوى ضربة لسلسلة الهزائم المتلاحقة التي واجهتها الحركة القومية العربية في تاريخها المعاصر، فثورة سبتمبر ١٩٦٢م قصدت القضاء على الأوضاع المتردية التي عانت منها اليمن في عهد الإمامة، في حين سعت ثورة أكتوبر ١٩٦٣م إلى التخلص من الاحتلال البريطاني المتغطرس، بينما عُدّ قيام الجمهورية اليمنية بمنزلة ثورة على وضع التشطير والتجزئة التي عانت منها اليمن بعد نجاح ثورتي سبتمبر وأكتوبر، وثورة على انحسار المد القومي العربي الذي واجه الأمرين في مسيرته، وعُدّت بحق بارقة أمل في وسط العواصف والأمواج المتلاطمة التي كادت تغرق الأمة العربية في متاهات التاريخ وأنعشت الآمال بإمكان تحقيق وحدة عربية شاملة، بيد أن قيادة فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، تمكنت من استشراف آفاق المستقبل واستثمار التحولات التي طرأت على بنية النظام الدولي الثنائي القطبية، فثابرت مع بعض المتحمسين للمشروع الوحدوي من الحزب الاشتراكي اليمني، وبتضافر الجهود وعزم القيادة والتفاف الشعب أضحى الحلم حقيقة وأضحت الوحدة واقعاً، ففي اليوم المبارك، يوم الأربعاء الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، أُعلن قيام دولة اليمن الموحد، الجمهورية اليمنية، وتزينت صنعاء وعدن بأبهى حللهما في هذا اليوم التاريخي، ورفرفت أعلام الوحدة في سمائها لتنتهي وإلى الأبد – إن شاء الله تعالى – الكيانات الشطرية، ولتكن – بعون الله تعالى – اللبنة الأولى في صرح الوحدة العربية.

أمن واستقرار

□ وكان الأمر الفريد الذي لازم التجربة الجديدة هو أن الدولة الوليدة تبنت نظاماً سياسياً ديمقراطياً قام على فكرة التعددية الحزبية، في سابقة لم تعرفها شبه الجزيرة العربية من قبل، وليراهن الجميع على أن هذه الديمقراطية ستكون شمعة تضيء لنا درباً طويلاً في ليل حالك الظلام، فضلاً عن أن قيام دولة الوحدة اليمنية أحدث تغييراً جذرياً في خارطة التوازنات الإقليمية، إذ جمعت هذه الدولة بين إمكانيات شطرين سابقين بما يعنيه ذلك من تعزيز قدرات اليمن وقدرات النظام الإقليمي العربي برمته، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن قيادة فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، أكدت مراراً أن دولة الوحدة ستكون عنصر أمن واستقرار في المنطقة بأسرها، فضلاً عن أن قيام دولة الوحدة اليمنية أنعش الأمل القومي وأثبت عملياً أن فكرة الوحدة العربية ليست وهماً أو حلماً مستحيلاً، بل مشروعاً حضارياً ممكناً وقابلاً للتطبيق إذا تحققت بعض الشروط الموضوعية التي يمكن التعامل معها كشروط مسبقة لقيام الوحدة العربية.

وفي ظل هذا التوصيف فإن الولاء لدولة الوحدة اليمنية ينبغي أن يكتسب الأولوية على الولاء الحزبي أو المناطقي أو العشائري الضيق، لأن الولاء للوحدة هو ولاء للوطن وولاء لله سبحانه وتعالى، لا سيما وأن الوحدة تحققت بعد تضحيات جسيمة قدمها شعبنا اليمني من قوته ودمائه، وحرب الدفاع عن الوحدة والنجاح في دحر مؤامرة الانفصال في صيف ١٩٩٤م بقيادة الشرفاء من أبناء هذا البلد، مثلٌ شاخص على ذلك، فحري بالجيل الجديد أن يضع هذه التضحيات الجسيمة في حسبانه عند التفكير في دولة الوحدة، وأن ينطلق من فكرة أن الوحدة اليمنية، التي تحققت عام ١٩٩٠م وتم الدفاع عنها ببسالة عام ١٩٩٤م، هي امتداد للثورة اليمنية التي انطلقت من صنعاء وردفان وعدن، بل هي الثورة الثالثة، وهي الثورة الأُمّ، وهي إرادة الشعب وقدر القيادة.

إذا الشعب يوماً أراد الحياة
فلابد أن يستجيب القدر
ولابد لليل أن ينجلي
ولابد للقيد أن ينكسر

ولابد من وجود قيادة تأخذ على عاتقها إرادة الشعوب لتبلورها إلى أقدار، وهذه كانت إرادة شعبنا اليمني ومهمة قيادة فخامة الأخ الرئيس التي دخلت التاريخ من أوسع أبوابه بتحقيق إرادة الوحدة وتحطيم قيود التشطير إلى الأبد ودون عودة بعون الله تعالى.

وختاماً إذا كان لنا أن نقول أن التشطير قيد وردّة وانكسار، فإن توحيد اليمن مثّل بحق حريةً وتوبةً وانتصاراً.

#أستاذ العلوم السياسية المشارك – جامعة صنعاء

الازدحام المروري.. والمستقبل

عبدالله الشهاري

● لاننظر إلى أبعد من ظلنا في هذاالمجال الخانق، ورغم ذلك فزخم استيراد السيارات آخذ في التصاعد رغم عجز الشوارع عن استيعاب هذا الزخم المخيف في حين لايستطيع رجل المرور جذب الفائض بيده وإلقائه بعيداً عن أماكن الاختناق المروري كي يتسنى له تنظيم حركة السير، وهكذا الحال في الطرق بين المدن سيما وأن الشاحنات والقاطرات تشغل حيزاً لايتيح المرور للسيارات القادمة إلا بصعوبة تنذر بالخطر، فقديماً على سبيل المثال كنا نلتقى القليل من السيارات في طريقنا إلى تعز أو الحديدة، واليوم لايجد المستعجل منفذاً لاستباق شاحنة أو قاطرة بطيئة السير مالم يتم بمخاطرة استباق غير مأمونة العواقب، وهذا مالايستطيع رجال المرور الهيمنة عليه في ظل تحمل الشوارع والطرق فوق طاقة استيعابها من السيارات، فإذا ماظل الازدحام على أشده، واستقدام السيارات على رسْله فإن الحوادث المفروغ منها ستحدّ من التكاثر السكّاني دون مبالغة، فإذا كان قائد السيارة شديد اليقظة فإن عبور امرأة أو طفل أمامه لابد أن يتوقف له، وفي هذه الحالة لايدرك قائد السيارة التي تليه سبب توقفه فيصطدم به لأن الفارق عدة أشبار .. وهكذا تصطدم كل سيارة بالتي تتقدمها، وهذا ماحدث ويحدث، وهذا مايحيّر رجل المرور أيضاً.

وقد فرض الزحام عدم إيجاد فارق بين السيارات ذات الاتجاه الواحد حسب الأصول المرعية، فمنذ الآن يجب أن يضع مجلس الوزراء على رأس جدول أعماله مشكلة الأزمة المرورية الآخذة في التصاعد يوماً بعد يوم في حين لاتزال الشوارع والطرقات تراوح في مساحاتها الضيقة، مما يعني مستقبلاً ازدياد ساعات السفر بين المدن وداخلها، مما يجعل السير على الأقدام أسرع من ركوب السيارات وأكثر أمناً، فما الذي نتوقعه بعد عشرة أعوام.

الجمارك

● ومهما قامت مصلحة الجمارك بحجز السيارات والدراجات غير المصرح باستيرادها للحد من ضيق الطرق والشوارع بفيض السيارات المتدفق فإن ذلك لن يجدي طالما والمنافذ التي تتدفق منها هذه السيارات مفتوحة دون إغلاق، ولذلك لن تجد مصلحة الجمارك حيزاً واسعاً للحجز مالم يجر تخصيص أكبر مساحة من قاع جهران لهذا الغرض بحيث تشرف مصلحة الجمارك عليه من قمة نقيل يسلح!!

إن أزمة المواصلات على أشدها منذ الآن والتراخي عن تفادي الأشد في المستقبل يشكل معضلة باهضة التكلفة والجهد، فهاهو شارع الستين في العاصمة على اتساعه بالنسبة للشوارع الأخرى يعاني من الزحام في ساعة الذروة رغم ثنائية خطي الذهاب والإياب، فما الحل عندما يصير عدد السيارات من ضعفين إلى ثلاثة أضعاف فصاعداً، لقد صدق سائق تاكسي وهو يتصبب عرقاً في حومة الزحام عند الظهيرة عندما قال: ليتني اصطحبت معي الغداء والقهوة لاتناولهما عندما يتعذر مروري إلى المنزل عائداً، والغريب أن يحدث من قائد السيارة ضجر وضيق بالزحام فينحى باللوم على صحبه في الحيرة والإحباط .. فهل تضع السلطة التنفيذية أزمة المستقبل على ضوء أزمة الحاضر في الاعتبار تفادياً للأسوأ؟ إننا نرجو ذلك.

الاصلاح القضائي .. والقانون النافذ!!

عبدالله العقيلي

■.. تشهد الساحة العدلية والقضائية حراكاً غير مسبوق باتجاه أحداث اصلاحات حقيقية وجذرية في الجهاز القضائي عبر اتخاذ خطوات عملية تمثلت في حركة التنقلات القضائية التي شملت الجهاز القضائي من الأدنى الى الأعلى التي أقرها مجلس القضاء الأعلى ممثلاً بالأخ/ علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية – رئيس مجلس القضاء الأعلى.. كما تمثلت أيضاً في اتخاذ جملة من الاجراءات العملية الهادفة القضاء على تلك الأوضاع الرتيبة والمتخلفة التي عشعشت في جهاز القضاء والتي تمثل أهم الأسباب الرئيسية التي أصابت الجهاز القضائي بالضعف وتدني مستوى فعاليته، مما أدى الى بروز بعض الاختلالات والسلبيات في المحاكم، وانعكاس تلك السلبيات على سير أعمال التقاضي بين الأطراف المتقاضية في المحاكم، الأمر الذي جعل بعض القضايا في المحاكم تظل ردحاً طويلاً من الزمن حبيسة الارشيف القضائي.

وتأتي المناقشات والحوارات التي تدور بين المتخصصين في شئون القضاء بصورة خاصة، والقانون بصورة عامة عبر الندوات والمقابلات وكل ما يتصل بالفعاليات القضائية، والمكرسة لاثراء مشروع (الاستراتيجية القضائية) المقدمة من الدكتور/ عدنان الجفري – وزير العدل لتعكس الأهمية البالغة التي يوليها فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية – رئيس مجلس القضاء الأعلى لتفعيل وتطوير الأداء القضائي بما يتناسب مع التوجه العام لبلادنا نحو التنمية والاستثمار، وتحقيق الأمن والاستقرار، وهذا يتطلب بالضرورة من القضاء أن يكون الأساس المحوري للتنمية الشاملة والجاذب للاستثمار باعتبار العدل أساس الأمن والاستقرار وبه تتحقق شروط ومقومات التطور والنماء والازدهار.

إذ أن هيبة الدولة تعني هيبة النظام والقانون ومن خلاله سوف نتمكن من اعلاء هيبة القضاء، وقد اتخذت بعض الخطوات الهامة على هذا الطريق حيث شهدت وزارة الداخلية، وهي الجهة المسئولة عن الأمن المدني في بلادنا، تحسناً ملحوظاً ومضطرداً في مستوى أدائها الأمني، ويعود ذلك الى تطوير وتأهيل الكادر الأمني المستوعب للتقنية الحديثة، وكيفية استخداماتها لتحقيق الأهداف الأمنية، وبما يؤدي الى تطبيق النظام والقانون.

ومن الجدير بالأهمية أن أشير الى بعض ما جاء في تلك الحوارات التي جرت مع أبرز القضاة في بلادنا، خصوصاً القضاة الذين يمتلكون تراكماً معرفياً بحكم خبرتهم الطويلة في مجال القضاء، وفي تلك الحوارات واللقاءات التي تم اجراؤها معهم، والتي تهدف الى بلورة الآراء والأفكار والتي من شأنها الاستفادة القصوى في إثراء وإغناء مشروع الاستراتيجية القضائية بحيث تكون رافداً مكملاً لانضاج مشروع الاستراتيجية القضائية.

وهو الأمر الذي استوقفني للاشارة الى ما ورد في تلك الحوارت حيث أشار أحد هؤلاء القضاة الى نقطة مهمة، حيث يقول أنه لابد من تعديل قانون السلطة القضائية، والكلام للقاضي، كون تعديل قانون السلطة القضائية سيكون أساساً صالحاً لتنفيذ الاستراتيجية القضائية، وفي ضوء هذه النقطة المتعلقة بشأن تعديل قانون السلطة القضائية أود أن أعلن بإيجاز شديد حول هذه النقطة وأقول أن أي استراتيجية ما لم تكن موضوعة على أساس قانوني نافذ ستكون مجرد حبر على ورق ليس إلا.. لأنه ببساطة شديدة ليس هناك استراتيجية ما لم يكن هناك قانون نافذ.

وهناك نقطة أخرى أثيرت عبر تلك الحوارات القضائية لا تقل أهمية عن تلك النقطة التي أشرنا اليها آنفاً وهي تتعلق بموضوع (الشرطة القضائية) حيث أن موضوع الشرطة القضائية أخذ حيزاً واسعاً في تلك المناقشات والذي لفت انتباهي في تلك المناقشات هو ما يتعلق بالجدل الذي دار حول الكيفية التي يمكن من خلالها إعداد وتأهيل وتجهيز أفراد الشرطة القضائية وكلام حول المواصفات والانتقائية لأفراد الشرطة القضائية... الخ.

والواقع أنني لم أكن أتوقع أن أسمع من قضاتنا الأجلاء جدلاً بمستوى ما سمعته.. بل يمكن القول أن ما سمعته ليس أكثر من تبريرات وهي أقرب الى الواقع، لأن من سمع تلك التبريرات حول الشرطة القضائية وهل هي موجودة أم لا تزال تثير التشكيك.. الخ سوف يصل الى قناعة بأن القضاء لن يستطيع أن يصدر حكماً واحداً في أي محكمة من المحاكم إلا اذا حسم موضوع الشرطة القضائية ولقيت طريقها الى المحاكم (أي أن المحاكم ستظل بانتظار الموعد الذي يتحقق فيه ميلاد الشرطة القضائية).

والحقيقة أن الشرطة القضائية أو أي تسمية من أسماء الشرطة سواء شرطة مرورية أو جمركية أو ضريبية.. الخ كلها تخضع لوزارة أمنية واحدة لا غير وهي وزارة الداخلية، وبالتالي فالجميع وإن تعددت وتنوعت مهام كل منهما لكن يظل (القانون) وأكرر (القانون النافذ) هو القطب المحوري الذي يفعل نشاط الجميع.

إن أهم ما يمكن ملاحظته في اطار الاصلاحات الجارية التي يشهدها الجهاز القضائي يتمثل في تفعيل هيئة التفتيش القضائي «كهيئة قانونية –رقابية – متخصصة» معنية بأحوال القضاء في بلادنا.

وفي اعتقادي أنه من خلال توسيع نشاط الهيئة ورفدها بالكوادر القانونية المتخصصة والمخلصة والمعدة إعداداً مهنياً وأخلاقياً، بالاضافة الى ضرورة تجهيز الهيئة بأجهزة تقنية المعلومات وربطها بالمحاكم عبر شبكة الانترنت سوف يمكّن هذه الهيئة من الاضطلاع بمستوى أدائها وتنفيذ مهامها من خلال التسريع في رفع تقاريرها وملاحظاتها الى ملجس القضاء الأعلى، ليتمكن المجلس من الالمام الكامل، وبصورة سريعة ومباشرة بما يعتمل في اطار المحاكم المترامية الأطراف، وفي الوقت عينه سيتخذ القرارات الملائمة إزاءها.

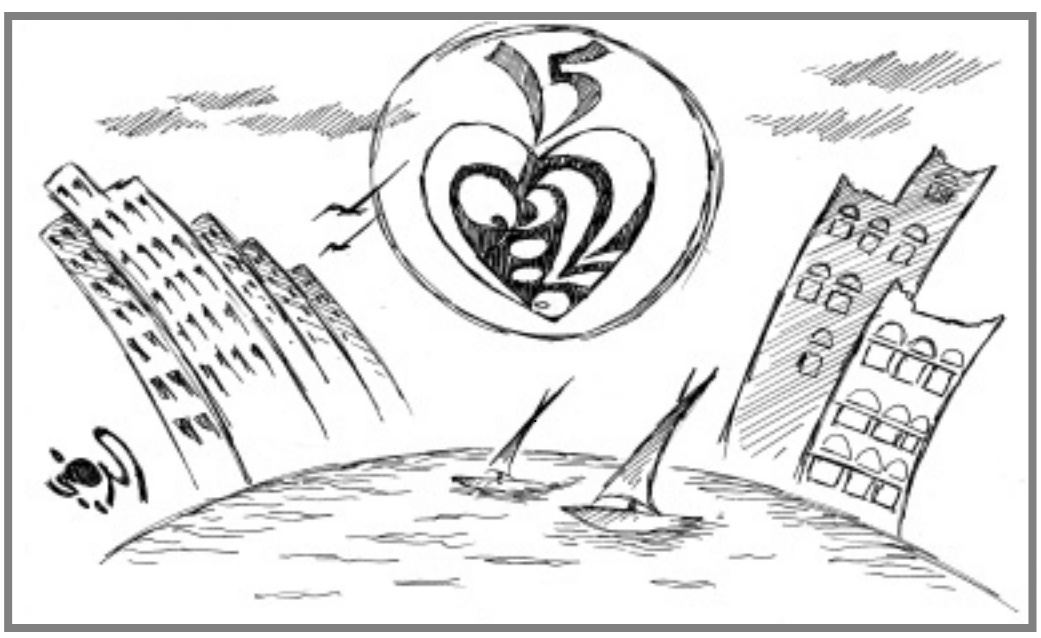

آفاق

تحت جنح الظلام..!!

□ .. تحت جنح الظلام وفي سرية مطلقة وصلت أقوى امرأة في العالم وزيرة خارجية امريكا كوندوليزا رايس إلى أربيل في شمال العراق في زيارة مفاجئة وصفت بأنها لدعم الحكومة الجديدة ، ولم نسمع من قبل أن العاصمة العراقية قد نقلت من بغداد «الرشيد» إلى (أربيل) «مسعود البرزاني»، ولكن ذلك من عجائب السياسة الامريكية وغرائب تحالفاتها المحلية والتي ستنجلي عن لاشيء، فهي قبض الريح وباطل الأباطيل، كما ورد في مزامير داوود التي يقدمها محافظوا امريكا ، فلا بغداد ستتخلى أو تجرد من تاريخها كعاصمة للدنيا ، ولا أربيل سترتفع مكانتها لتحل محل بغداد.

على كل حال! هذا أمر يدخل في باب الشكليات والرسائل الرمزية إلى من يهمهم الأمر من شيعة وسنة وتركمان ، ومن يتمعن في باطن الأمر سيجده دليل إنهيار لا دليل صعود ، فالسيدة كوندوليزا رايس ستتلقى في شمال العراق على الأقل باقة من زهور الربيع الذي يوشك أن يولي عرفانا بما أسدته امريكا للأكراد من أياد بيضاء في فترات سابقة عندما منعت صدام حسين من اجتياح تلك المنطقة المليئة بالذكريات المرة وروائح الكيماويات القاتلة من مقبرة الأحياء في حلبجة.

فضل النقيب

أما في بغداد فالوزيرة –تخشى– وعندها كل الحق أن تتعرض لما لا يحمد عقباه– كما حصل مع المحافظ المتعصب وولفوويتز حين كادت القذائف أن تطاله في مقر سكناه بفندق الرشيد.

ومن الواضح أن الوزيرة رايس ليس لديها متسع من الوقت لقضاء إجازة في أحضان جبال كردستان المنيفة حيث بدأت الثلوج في الذوبان والمراعي في الاخضرار والنسيم العليل ينعش الأرواح، وما حملها على المجيء من آخر الدنيا إلا أمر عظيم سبق أن تعرضنا له في عمود الأمس من واقع تصريحات الجنرال مايرز الذي قال: إن امريكا قد تحتاج إلى تسع سنوات للقضاء على (التمرد) في العراق وهو الأمر الذي عكسته معارك القائم في محافظة الأنبار التي أكدت وتؤكد أن الحرب التي بدأت في ابريل من عام ٢٠٠٣م لم تضع أوزارها وإنما يتصاعد أوارها، حتى إن أقوى جيوش العالم عجزت عن تأمين طريق مطار بغداد الدولي على مشارف العاصمة ، وما من إذلال أكبر من ذلك وأشد وقعا على معنويات الجيش الامريكي.

ومن الواضح أن رايس لا تحمل حلولا سحرية في جعبتها، ومهمتها تقع بين أمرين: المشاهدة والسماع الميداني لإبلاغ الرئيس بوش حقيقة ما يجري ، وشد أزر الجنود بالقول لهم أنهم غير منسيين في العاصمة البعيدة التي تخطط على نار هادئة وهم يصلونها نارا حامية في الميدان.. ولابد من القول للزائرة الكبيرة أن الحلول توجد في الأدمغة وليس في الأقدام ، فالرأي قبل شجاعة الشجعان .. هو أولا وهي المحل الثاني.

الدنيا مازالت حلوة

حسين جمال البكري

الزمان: ١٩٧٦
المكان مطار القاهرة الدولي
كنت في رحلة عودة بالطائرة إلى " طرابلس" ليبيا بينما كنت متوجها إلى الطائرة
رأيت " شابا" يجلس على الكرسي بدا لي أنه يحتاج مساعدة عدت خطوات واقتربت منه وسألته .

فأجاب: أنا عندي صداع شديد. أريد حبة أسبرين وكوب شاي تركته وعدت إلى بوفية المطار واشتريت له ما طلب.

وعدت إليه بأقصى سرعة حتى لا أتأخر عن ركوب الطائرة اخرج من جيبه ليعطيني قلت له: أنا يا هذا ساعدتك لأنك مريض ومحتاج لمن يساعدك، يا هذا الدنيا مازالت حلوة وبخير.. بادلني نظرات شكر ثم تركته بعد أن قال : قد نلتقي يوماً على السلامة، الله معك. ساعدته وأنا لا اعرفه ولا اعرف ديانته ولا جنسيته.

ما أجمل الحياة بالمحبة، أن يحب الإنسان أخاه الإنسان لمجرد كونه إنساناً بعيداً عن الحقد والشر والكراهية.

مرت الأيام وذات يوم كنت في زيارة للاهل بالأرض المحتلة وقررت أن ازور مدينة" رام الله" ثم أتجه إلى القدس وعندما توقف التاكسي شاهدت معركة بين الجنود المسلحين وأطفال الحجارة– أطفال الصمود والرجولة ودون تمييز بدأ الجنود يعتقلون كل من كان في المكان، وقد أغلقت المتاجر والمحلات أبوابها. أنا احترت في أمري أين المفر؟ وفجأة ظهر شاب أمام متجر كبير وناداني اتجهت نحوه فتح باب متجره وأنا معه.

قلت له: أنا أشبه عليك لا ادري أين التقيت بك، صورتك ليست غريبة، قال لي– بفرح–: مرحباً أحقا نسيتني؟ أنا الشاب الذي قابلته في مطار القاهرة وقدمت له الاسبرين والشاي، وما جزاء الإحسان إلا الإحسان. أنت اليوم وغداً ضيفي، ولم يسمح لي بمغادرة بيته إلا بعد يومين ضيفاً عزيزاً مكرماً، فقد كان شاباً ثرياً من أصحاب الملايين والشركات والعقارات!!